المصالح الاستعمارية البريطانية
والحفاظ على الامبراطوريـة العثمانيـة

د. جـورج خوري *
كلية موراتيات ، بيت لحم (أمريكا)

كان عام ١٦٩٩ حاسما في تاريخ الدولة العثمانية ، اذ وقّعت فيه مع النمسا معاهدة « كارلوفيتز » التي خسرت فيها مناطق واسعة في البلقان . ولم يعد الاتراك يشكلون منذئذ خطرا كبيرا على جيرانهم(١) . وتلت المعاهدة هزائم عثمانيـة اخرى مما دل على مدى الانحطاط الذي أصاب الامبراطورية العثمانية آنئذ وخطورته ،وعدم قدرتها على مجاراة الجيوش المتطورة في أوروبا . وفي حـين كانت الادارة المركزيـة العثمانية ينخر فيها الفساد وكانت أوروبا تعيش عصر التنوير والثورة الصناعية التي خلخلت البنية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط ، بل للعالم قاطبة .

وكانت الدولة العثمانية قد افادت في القرن الثامن عشر من نظام التوازن الاوربي بالرغم من مطامع الدول الاوربية بأراضيها وما أدى اليه هذا التوازن مـن استمرار وجودها . وفضلا عن ذلك كانت الدول الاوربية في مواقفها من الدولة العثمانية على خلاف فيما بينها ، فحالت خلافاتها وتحاسدها دون انهيار هذه الدولة التي كانت تعاني من عوامل الانحطاط .

واختلف الامر في الربع الاول من القرن التاسع عشر إذ لم يعد التوازن الاوروبي قادرا على ضمان سلامة أراضي الدولة العثمانية . كما أن مشاكل داخلية خطيرة عصفت بهذه الدولة وهددت بانحلالها . فالولايات البلقانية ، وبخاصة تلك التي يسكنها الصرب واليونانيون ، كانت في حالة ثورة على الحكم العثماني . فقد طالب هـؤلاء بالسيادة التامة غير المنقوصة على المناطق التي يكثرون فيها . وأتاح هـذا الوضع الفرصـة لروسيا القيصرية للتدخل في البلقان بحجة المحافظـة على المسيحيين مـن الـروم الارثوذكس من أهله ، كما كانت تدعي باستمرار وفي كل مناسبة ، وادى التدخل الروسي الى تهديد عسكري قيصري جدي للدولة العثمانية .

(*) الدكتور جورج خوري عربي الاصل من بلدة عمار الحصن في منطقة حمص ، هاجر والده الـى امريكا في أوائل هذا القرن . حصل جورج خوري على الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث من جامعـة آن‌ارمر (ميشيغان) باطروحته عن **ولاية دمشق بين ١٧٨٥ و ١٨٣٠** ، ودرس تاريـخ العـرب الحديث والحضارة العربية في جامعة مينسوتا (مينيا بوليس) ويقيم الان في مدينة بيت لحم في أمريكا .

وجاء تهديد آخر ، في الوقت نفسه ، للدولة العثمانية من الجزيرة العربيةحيث تحالف السلفي محمد بن عبد الوهاب مع الاسرة السعودية وأعلنا الثورة على السلطنة العثمانية(٢) . وفي اواخر القرن الثامن عشر سيطر السعوديون على الجزيرة العربية(٣) ، وامتد تحديهم للسلطة العثمانية الى منطقة الهلال الخصيب وأعاقوا قدوم قوافل الحجيج الى الحجاز .

ورافق هذا التحدي تهديد آخر للدولة العثمانية تجلى في حملة نابليون بونابرت على مصر ومحاولته احتلال سورية (١٧٩٨ ــ ١٧٩٩) ، وكان هذا دليلا ، هو الاخر، على مدى تعرض الدولة العثمانية للمخاطر الخارجية والداخلية ، التي بلغت ذروتها بسيطرة محمد علي على مصر واجتياح جيوشه بلاد الشام في ١٨٣١ ــ ١٨٣٢ مما هدد حتى سلامة العاصمة استانبول .

وازاء هذه الوقائع العسكرية اصبحت السياسة البريطانية في المنطقة أكثر حرصا على الحفاظ على الامبراطورية العثمانية والحيلولة دون انهيارها وتفككها . وفي سبيل ذلك اهتمت بريطانيا ، الى درجة كبيرة ، ببرامج الاصلاح العثمانية لجعل الدولة أكثر قدرة على الاستمرار والمقاومة . ويهدف هذا البحث الى تحري الدوافع الكامنة وراء السياسة البريطانية هذه ، وكذلك طرائقها ووسائل تنفيذها .

من الملاحظ أن مصالح بريطانيا الاقتصادية في الشرق الادنى كانت تزداد باطراد منذ القرن السادس عشر . واعتقد السلاطين العثمانيون ، بادىء الامر ، ان من مصلحتهم منح الامتيازات للتجار الاجانب ، عن طريق اتفاقيات مع دولهم ، بهدف تنشيط التجارة . وكانت دولة البندقية ، التي تعود امتيازاتها التجارية في المنطقة الى زمن الامبراطورية البيزنطية ، الاولى بين الدول الاوربية التي حصلت على هذه الامتيازات من العثمانيين . وجاءت فرنسا بعد البندقية في الحصول على امتيازات مماثلة ، وذلك في عهد السلطان سليمان القانوني مما زاد في تدخلها التجاري في الشرق الادنى . وفي عام ١٥٥٣ حصل التاجر الانكليزي ، انطوني جنكنسون Anthony Jenkinson على امتيازات تجارية واسعة في جميع انحاء الدولة العثمانية سمحت له بالبيع والشراء دون عوائق وبحماية الدولة العثمانية(٤) وفي عام ١٥٨٠ شمل السلطان جميع التجار الانكليز بهذه الامتيازات بموجب معاهدة تجارية مع الحكومية البريطانية(٥) .

وبازدياد تدخل التجار الاجانب في تجارة الشرق الادنى وبمرور الزمن الحقت امتيازات جديدة للاوربيين في اتفاقيات الامتيازات مع الدول الاجنبية ، وهي التي عرفت بالاجنبية بتعبير Capitulations مما كان لها أسوأ الاثر على التجار والفعاليات المنتجة في الاراضي العثمانية ، وقد اقتضى ازدياد فعاليات وتدخلات

التجار الاجانب وحكوماتهم في الدولة العثمانية ادخال نصوص خاصة في اتفاقيات الامتيازات تتعلق بمقاضاة التجار الاجانب . وبموجب هذه النصوص أعطي القناصل الاجانب حق مقاضاة مواطنيهم في الدولة العثمانية ، وتمتع القناصل بدورهم ، بموجب اتفاقية عام ١٦٧٥ ، بحق الحماية من القانون العثماني(٦) . وتجدر الاشارة هنا الى أن واجبات القناصل آنذاك كانت تجارية أكثر منها دبلوماسية(٧) . ثم جاءت اتفاقية بلطة ليمان التجارية لعام ١٨٣٨ مع بريطانيا لتعطي رعايا هذه الدولة امتيازات تجارية واسعة واعفاءات قانونية تجاوزت ما سبقها وذلك بسبب حاجة الدولة العثمانية آنذاك للمساعدة السياسية والعسكرية البريطانية ، أثناء الازمة مع محمد علي(٨) . وسرعان ما أعطت الدولة العثمانية مثل هذه الامتيازات للدول الاوربية الاخرى التي كانت بحاجة الى مساعدتها ودعمها .

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الاوربية تفرض ضرائب جمركية عالية على الواردات القادمة اليها بغرض حماية منتجاتها ، غدت الدولة العثمانية منفذا رئيسيا للبضائع البريطانية وغيرها من البضائع الاوربية . وازدادت نسبة الصادرات البريطانية الى الدولة العثمانية واستيراد المواد الخام منها الى حدود كبيرة(٩) .

ويلاحظ في هذا المجال أن قانون الحبوب البريطاني والضرائب الجمركية على استيراد الخشب التي رخصتها بريطانيا اضرت بالتجارة المزدهرة سابقا مع روسيا.

وردت روسيا على ذلك بوضع قيود تجارية على البضائع البريطانية المصدرة اليها(١٠) .

وهكذا ، ففي حين تضاءلت التجارة البريطانية مع روسيا في الربع الاول من القرن التاسع عشر، فقد ازدادت هذه التجارة مع الشرق الادنى وغدت أساسية بالنسبة لبريطانيا . وقد لاحظ أحد الباحثين فرانك بايلي (Fronk E. Bailey) الترابط بين ازدياد التجارة البريطانية مع الدولة العثمانية وازدياد مصالح وتدخل بريطانيا في شؤونها .

يقول بايلي : « غدت وزارة الخارجية البريطانية مضطرة للاهتمام بمصالح التجار ومساعدتهم في تسويق بضائعهم . ولم يعد من قبيل المصادفة أن هذه الفترة التي شهدت نموا اقتصاديا سريعا في بريطانيا شهدت في الوقت نفسه تعاظم مصالحها في الحفاظ على كيان الدولة العثمانية ، وغدت تركيا بين عامي ١٨٢٥ – ١٨٥٥ أحد أهم زبائن بريطانيا »(١١) .

وقد اشير الى الاهمية التجارية للقناصل الاوربيين المقيمين في المناطق الهامة من الدولة العثمانية(١٢) . وتكشف المراسلات بين القناصل الانكليز ورؤسائهم ،

وبخاصة السفير البريطاني في استانبول ، الاهمية التجارية لعمل القناصل . وتلاحظ رسالة القنصل البريطاني سانديسون Sondison الى السفير بونسونبي (Ponsonby) ، بتاريخ ٢ حزيران ١٨٤٠ ، الاثار الهامة لاتفاقية بلطة ليحان التجارية لعام ١٨٣٨ في مدينة بورصة حيث مقره . يقول القنصل : ان بيع واستهلاك البضائع البريطانية في هذه السوق (بورصة) بلغا حدودهما القصوى بالنسبة لاحتياجات وموارد السكان ... وبموجب هذه الاتفاقية فقد فتح الباب على مصراعيه في الاسواق المحلية للتجار الانكليز ... واخيرا فانه نظراً للفوائد التي جناها الرعايا البريطانيون من هذه الاتفاقية بالنسبة لرعايا الدول الاخرى فان هناك تفوقا كبيرا لرعايا صاحبة الجلالة من حيث ان تجارتهم هنا هي الاهم والاوسع وأنهم يجنون فوائد الحماية والامتيازات الاخرى التي تمتعوا بها بموجب الاتفاقية(١٣) .

ومما زاد في فوائد التجارة البريطانية مع العثمانيين العداء المستحكم آنذاك بين هؤلاء وفرنسا في أعقاب حملة نابليون بونابرت على مصر وبلاد الشام(١٤) ، كما أن القوة البحرية الكبيرة لبريطانيا مكنتها من فرض ما يشبه الاحتكار على التجارة الدولية مع بلاد المشرق ، ففدت المصدر الرئيسي للبضائع المصنعة ولمنتجات المستعمرات البريطانية(١٥) .

ومن المظاهر الاخرى للحتمية الاقتصادية ولسياسة بريطانيا في الشرق الادنى في الفترة التي تلت الربع الاول من القرن التاسع عشر ، التحسينات التي حصلت في ميدان المواصلات وجعلت الطريق الى الهند مختصرا ومربحا في الوقت نفسه . وقد أدى تطور استخدام قوة البخار في المواصلات البحرية والبرية الى ازدياد الاهتمام بالشرق الادنى الذي يختصر الطريق الى الهند والشرق الاقصى(١٦) . وغدا هذا الاتصال ممكناً باستخدام البواخر والخطوط الحديدية والملاحة النهرية معا . وأبدى الانكليزاهتماما كبيرا بربط البحر المتوسط بالخليج العربي عن طريق سورية والعراق ونهر الفرات . وحصل الانكليز في الواقع على فرمان من السلطان العثماني يسمح لهم بالملاحة في نهر الفرات(١٧) . وعملت بريطانيا ، في الوقت نفسه ، على تنشيط طريق القوافل بين الشاطىء الغربي للبحر الاحمر والاسكندرية وبذلك يتم ربط الخط البحري مع بومباي بالخطوط البحرية في المتوسط(١٨) . وتم في عام ١٨٣٧ الاتصال المنظم بين بومباي في الهند والمتوسط عن طريق البحر الاحمر(١٩) . وكان لهذه الطرق المستحدثة عبر الشرق الادنى والامن الذي تمتعت به آثاره الهامة على السياسة الاستعمارية البريطانية(٢٠) . ولما كان لبريطانيا هذه المصالح الواسعة في الامبراطورية العثمانية فان اهتمام بريطانيا بالمحافظة عليها . وحتى تطويرها ، يغدو أمرا يسهل فهمه ، وقد علق أحد الباحثين على ذلك بقوله : انه بازدياد مصالح

بريطانيا في المشرق فان حرصها للدفاع عن موقعها في ذلك الجزء من العالم قد ازداد بدوره الى درجة كبيرة(٢١) . وذكر كاتب آخر :

(ان امكانية انحطاط وتمزق الامبراطورية العثمانية أثار مخاوف بريطانيا من أن يكون قيصر روسيا الوريث الرئيسي للرجل المريض في أوربا . وخشيت بريطانيا من سيطرة روسيا على المضائق وتهديدها بالتالي لتجارتها في المشرق ، ولقوتها البحرية في المتوسط ، ولموقعها في الهند ، ومن شأن ذلك أيضا أن يخلخل توازن القوى في أوروبا(٢٢) .

وقد سبقت الاشارة الى أن التنافس وميزان القوى في أوربا قد عملا على منع انهيار الامبراطورية العثمانية . ولكن ميزان القوى هذا قد اختل في أعقاب الثورة الفرنسية وحروب نابليون وتهددت الامبراطورية العثمانية من الداخل كما من الخارج. وبلغ انحطاطها ـ الذي استشرى بدءا من القرن السابع عشر ـ حدا متسارعا منذ مطلع القرن التاسع عشر .

وبانحطاط الامبراطورية العثمانية غدا وضع رعاياها من غير المسلمين في البلقان في حالة متأزمة . فقد ازدادت شكاواهم من جباة الضرائب الاتراك . ومن مساويء الموظفين المدنيين والعسكريين . وكان هؤلاء الرعايا من أهل الذمة الذين لم يندمجوا في المجتمع العثماني ، قد حافظوا على هويتهم القومية والعرقية والثقافية من خلال نظام الملة الذي اعترف بهم ككيانات خاصة يتم التعامل معها من خلال رؤسائهم الروحيين . وجاءت أفكار الثورة الفرنسية آنذاك لتثير قوميتهم ورغبتهم في الاستقلال(٢٣) . ولم يتمكن العثمانيون من التعامل بشكل ايجابي مع هذه الاوضاع المستجدة ولهذا وجدت الدول الاوربية ، في هذه الظروف ، سببا للتدخل بالاوضاع الداخلية للعثمانيين ، وبخاصة منها روسيا التي تبنت قضية المسيحيين الارثوذكس في البلقان لتتخذ من ذلك ذريعة في الواقع لتلبية طموحاتها في التوسع الاقليمي . ويذكر ان روسيا ، بموجب معاهدة كوجك قاينارجة مع روسيا لعام ١٧٧٤ ، قد مدتنفوذها الى البحر الاسود وحصلت على حقوق خاصة لحماية المسيحيين الخاضعين للحكم العثماني .

وقد أوجدت حرب الاستقلال اليونانية(٢٤) وضعا دقيقا ومشكلة صعبة لصانعي السياسة البريطانية فمن جهة كان تعاطف بريطانيا مع القضية اليونانية كبيرا(٢٥) إذ رأى الرأي العام البريطاني فيها صراعا بين المدنية اليونانية والقسوة العثمانية. ورأى البعض الاخر فيها نهضة للحضارة الهللينية القديمة . وذكر أحد الكتاب« أن الحماسة التي اثيرت في بريطانيا لقضية اليونانيين الثائرين فاقت حد التصور . وكان مرد ذلك

من جهة الى احترام الماضي ومن جهة اخرى الى احترام الامل في المستقبل(٢٦) . كما أن الاستقلال اليوناني من شأنه أن يثير قوميات أخرى داخل الامبراطوورية العثمانية للمطالبة باستقلالها هي الاخرى . وكان هذا النحو في تمزق الامبراطورية العثمانيـة أمرا غير بعيد الحدوث نظرا للدعم الشديد والترابط الكبير في المصالـح الدينيـة والقومية والثقافية بين روسيا وشعوب البلقان .

وللحيلولة دون قيام روسيا بعمل وحيد الجانب لصالح اليونانيين ومدّ نفوذها بالتالي الى البحر المتوسط فقد اتبعت بريطانيا سياسة اجبار السلطان العثماني على تقديم التنازلات لليونانيين والتوصـل الى تسوية تركية ـ يونانية بضمانة الـدول الخمس الكبرى(٢٧) . ومن هنا صدر بروتوكول سان بطرسبرغ في عام ١٨٢٦ الذي تم الاتفاق عليه بين انكلترا وروسيا . وكذلك بروتوكول لندن لعام ١٨٢٧ الذي شاركت فيه فرنسا . وحث البروتوكولان على منح اليونان الاستقلال الذاتي ، وقدّما وساطة الدول الكبرى في هذا المجال ، وطالبا باعلان هدنة عاجلة(٢٨) . ولكن تركيا رفضت البروتوكولين وأصرت على موقفها المعارض لاستقلال اليونان . ولما تبين ان الصراع اليوناني كان على وشك القضاء عليه من قبل قوات محمد علي باشا المنتصرة ،تدخلت قوة بحرية مشتركة تضم اساطيل بريطانيا وفرنسا وروسيا في المتوسـط وهزمت الاسطول التركي ـ المصري في موقعة نافارينو في عام ١٨٢٧ .

وبسبب تشدد السلطان العثماني في تسوية القضية اليونانيـة ورفضه للاتفاق الروسي التركي لعام ١٨٢٦ ، فيما يتعلق بالافلاق والبغدان ، فقـد أعلنت روسـيا الحرب على الدولة العثمانية مدعية أنها تتصرف بمرجب بروتوكولات سان بطرسبورغ ولندن(٢٩) . واضطر الاتراك اثر الهزيمة التي الحقتها روسيا بهم الى التخلي عن الساحل القفقاسي على البحر الاسود الى روسيا والى منح القيصر الروسي حق اقامة الحاميات في الافلاق والبغدان (فالاشيا ومولدانيا)، والى الاعتراف ببروتوكول لندن الذي تبنى الاستقلال الذاتي لليونان ، وكان هذا بموجب معاهدة ادرنة لعام ١٨٢٩(٣٠) . وفضلا عن ذلك منحت هذه المعاهدة روسيا امتيازات هامة وحرية التجارة في الدولة العثمانية ككل . وفي محاولة من روسيا لعدم استثارة الدول الاوربية ضدها ، فانها اقتصرت على مطالب ارضية معتدلة ولم تصر على امتيازات خاصـة في المضائـق لتجارتها وملاحتها في البحر الاسود . ويبدو أن روسيا قد توصلت الى النتائج التالية، كما عبر عن ذلك أحد المؤرخين : (ان الانهيار الكامل لتركيـا سيكون في النهاية ضد مصالح روسيا ، ولهذا فمن المستحسن الحفاظ على مصالح روسيا بوسائل غير مباشرة ، من ذلك فرض حماية فعلية على دول البلقان ، والمحافظة على تركيا كما هي حتى يحين موعد انهيارها(٣١) . . .

ومع أن بريطانيا ، التي كانت في صراع داخلي آنذاك حول تحرر الكاثوليك من سيطرة الدولة وكنيستها ، لم يكن باستطاعتها وقف التدخل الروسي في القضية اليونانية لانها هي نفسها طرف في بروتوكول لندن ، فان الساسة البريطانيين أمكنهم حل المشكلة اليونانية دوليا . فبموجب معاهدة لندن لعام ١٨٣٠ ضمنت كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا استقلال اليونان . وبهذا تكون بريطانيا قد ضمنت مصالحها في البحر المتوسط بمنع اليونان من أن تصبح تابعة لروسيا . ومهما يكن من أمر ، فان التدخل الروسي في الامبراطورية العثمانية شكل خطرا داهما على الجيش العثماني الفتي (العساكر المنصورة المحمدية)الذي أقامه السلطان المصلح محمود الثاني على نسق الجيوش الاوربية وبمساعدة أوربية . وحل هذا الجيش محل الجيش الانكشاري الفاسد الذي ألغي بالقوة عام ١٨٢٦ . وحاول السلطان محمود الثاني ، في الوقت الذي كان فيه منشغلا بالحرب مع روسيا ، تحسين الادارة في الدولة بفرض هيبة السلطنة وتحسين معاملة جميع الرعايا ، وذلك في محاولة منه لتحاشي محاولات الاستقلال في المناطق الخاضعة له ، وأيضا لكسب احترام الدول الغربية(٣٢) ولكن الحرب الروسية ـ التركية أضعفت موقف السلطان في الصراع التالي مع محمد علي باشا والي مصر الطموح الذي هدد وجود الدولة العثمانية ذاتها .

وقد تمكن محمد علي ، بدعم ومساندة من فرنسا ، من انشاء جيش كبير على الطراز الحديث أثبت فعاليته في الحرب ضد الثوار اليونانيين . وكان محمد علي مصمما على بناء امبراطورية له على حساب السلطنة العثمانية(٣٣) ، وقد مد نفوذه الى الجزيرة العربية والسودان وسيطر بذلك على شاطئي البحر الاحمر(٣٤) ، وطالب السلطان باعطائه حكم بلاد الشام مكافأة له على مساعدته له في حرب اليونان ، وكانت فرنسا تدعم محمد علي في ذلك المطلب(٣٥) . وبعد أن اجتاحت جيوش محمد علي بلاد الشام وهزم جيش السلطان في قونية عام ١٨٣٢ . غدت استانبول مهددة من قبله . وكان الوضع دقيقا ، وأصبح مصير الامبراطورية العثمانية في خطر . وشعر السلطان بحاجته الى دعم خارجي ، ولكن ذلك من شأنه أن يخل بتوازن القوى الاوروبية ، ويعقد الامور في أوربا والدولة العثمانية على حد سواء .

وفي هذا المنعطف الخطر أبلغ السير ستراتفورد كانينغ Stratford Canning وكان يقوم بمهمة اطلاعية بتكليف من وزارة الخارجية البريطانية اقتضت وجوده في استانبول بين شهري تشرين الثاني ١٨٣١ وآب ١٨٣٢ ، أبلغ وزير الخارجية البريطانية اللورد بالمرستون بخطورة الموقف وبالمصالح البريطانية التي ستتهدد من جراء ذلك ، وألح في مذكرته المؤرخة في ١٩ كانون الاول ١٩٣١ ، بهذا الخصوص ، على ارسال مساعدة عسكرية بريطانية الى تركيا لحماية المصالح البريطانية فيها ولتحصل بريطانيا على موقع

متميز لدى السلطان . وجاء في مذكرته : (لقد وصلت الامبراطورية العثمانية بانهيارها نقطة حاسمة يتحتم عليها عندها اما الانتعاش وبدء مرحلة جديدة مـن الازدهار أو السقوط في حالة من الانحلال الكامل . وأن بريطانيا يجب الا تقف على الحياد تجاه المصير الذي ستؤول اليه الدولة العثمانية لان ذلك سيؤثر على مصالحها التجارية وعلى ممتلكاتها في بلاد الهند الشرقية حتى ولو لم يتأثر وضعها في أوروبا . وقد تقتضي واجبات ملحة على بريطانية الا تتخذ موقفا فعالا من الصراع الذي يعصف بتركيا الان، ولكن هذا الصراع الذي سيقرر استقلال السلطان بالنهاية يجب ألا تتغافل عنه بريطانيا وتتركه للصدف اذا ما نظرت الى المبادىء القويمة لسياستها الخارجية(٣٦) .

ومع أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تميل الى التدخل لصالح السلطان الا أن قضايا داخلية وادارية ملحة كانت تشغلها آنـذاك(٣٧) . وكانت هنـاك أيضا معارضة قوية داخلية ضد مساعدة تركيا . وفضلا عن ذلك شعر كثير من البريطانيين أن الموقف العثماني كان خاسرا أمام قوات محمد علي(٣٨) . وبنتيجة ذلك اضطـر العثمانيون بالضرورة الى قبول المساعدة من عدوهم التقليدي روسيا بالرغم من أنهم كانوا يفضلون المساعدة من بريطانيا .

وبفضل مساعدة روسيا العسكرية وضغطها السياسـي على محمد على أنقـذ الاناضول من احتلال القوات المصرية التي اخترقته . وتعاظم بذلك نفوذ روسيا في استانبول وأمكن لها أن تفرض معاهدة على العثمانيـين عرفت بمعاهـدة هنكيـار اسكله سي(٣٩) . وتضمنت هذه المعاهدة اقامة تحالف دفاعي بين البلدين مدته ثماني سنوات كما أنها حوت بندا سريا يتعهد فيه السلطان باغلاق المضائق في وجه السفن الحربية لجميع الدول . ووصف أحد الكتاب هذه المعاهدة بقوله :

ان المعاهدة الجديدة أعطت زخما استراتيجيا كبيرا للاسـطول الروسي القوي في البحر الاسود بالنسبة للاسطولين الانكليزي والفرنسي في شرقي البحر المتوسط . ولم تكن السيطرة التي أصبحت روسيا تمارسها على تركيا باقل أهمية من ذلك . فقد استخدم المهندسون الروس لبناء التحصينات على البوسفور ، واستدعي الضباط الروس للمشاركة في اعادة تنظيم الجيش التركي(٤٠) .

وقد لاحظ المؤرخ هارون بمبرلي أن هذه المعاهدة تعد « نقطة تحول فعلية في موقف الساسة البريطانيين من روسيا . وتمت في بالمرستون عداء مميتا لروسيا(٤١) . ونظرا لان هذه المعاهدة رافقت ازدياد العلاقات التجارية بـين بريطانيـا والدولة العثمانية ، فانها لذلك اثارت قلق قطاع كبير من الشعب البريطاني(٤٢) . وقد خشي

البريطانيون سيطرة روسيا على الشرق الادنى والمضائق ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة للطريق الى الهند ، لذا تبنوا منذئذ دبلوماسية وسياسة عسكرية اكثر تشددا تجاه الشرق الادنى وبخاصة روسيا . وقام سكرتير السفارة البريطانية في استانبول دافيد اوركهارت David Urquhart الواسع النفوذ ، باشاعة مخاطر السيطرة الروسية على تركيا ومواردها وذلك في الثلاثينات من القرن التاسع عشر(٤٣) وعلى خلاف عدد كبير من مواطنيه كان اوركهارت مغرما بالاتراك الذين وجد فيهم سجايا وخصائص تستحق الاحترام(٤٤) . وبلغ منه أن اشاد بفضائل المؤسسات العثمانية التي دعى الى المحافظة عليها ، وبعدم حاجتها الى الاصلاح .

وكان على الحكومة البريطانية للحفاظ على مصالحها الحيوية ان توقف النفوذ الروسي بالامبراطورية العثمانية وان تتبنى بنفسها مسؤولية المحافظة على الدولة التركية. وكان من نتائج المناورات البحرية البريطانية في البحر الابيض المتوسط أن خففت من النفوذ الروسي في استانبول ومكنت السفير البريطاني فيها بونسونبي Ponsonby من ان يحظى بثقة السلطان ويسر اليه بالنصائح(٤٥) . ورأى البريطانيون أن محمد علي الذي هدد الوضع القائم ورمى بتركيا في أحضان روسيا يجب ايقافه في توسعه واعادته من حيث اتى ، ولهذا حذرت بريطانيا محمد علي من متابعة القتال ضد السلطان وخلخلة الوضع السياسي(٤٦) . وهدد الانكليز بمحاصرة الاسكندرية اذا لم ينسحب محمد على من الاناضول ، وانضم الفرنسيون الى الانكليز في هذا التهديد لانهم استاؤوا هم أيضا من تعاظم النفوذ الروسي في استانبول(٤٧).

ويجدر بنا ، في هذا المجال ، تفحص دوافع السياسة البريطانية تجاه محمد علي خارج نطاق ازدياد النفوذ الروسي في استانبول . وتجب الاشارة أولا أن محمد علي أقام في مصر نظاما من احتكارات الدولة طبقه في سورية بعد عام ١٨٣٢ ، كما أنه فرض ضرائب جمركية ثقيلة على التجارة الاجنبية(٤٨) وخرق بذلك نصوص اتفاقيات الامتيازات التي تحمي هذه التجارة . وكان هذا أيضا مخالفا لسياسة بريطانيا الاستعمارية في تطبيق التجارة الحرة التي التزم بها صانعوا القرار البريطانيون طوال القرن التاسع عشر(٤٩) . وقد اقتضى نمو الصناعة البريطانية ربط السياسة البريطانية بهذا النمو واستلزم ذلك فتح البلدان النامية للتجارة الخارجية البريطانية ، وبالتالي كسر نظام الاحتكارات في هذه البلدان بقوة السلاح(٥٠) . ولهذا احتجت بريطانيا لدى السلطان ، كما لدى محمد علي ، على نظام احتكارات هذا الاخير الذي أضرّ بالتجارة البريطانية في مصر وسورية على حد سواء(٥١) . ومع أن السلطان أصدر فرمانا بالتزام نظام الامتيازات الذي سبق أن منحه لبريطانيا فان محمد علي لم يعد الامتيازات التجارية للتجار الانكليز الا لفترة وجيزة فقط(٥٢) . أما فرنسا التي وجدت بدورها أن

نظام الاحتكارات الذي طبقه محمد علي ضار بمصالحها فقد حصلت على امتيازات تجارية خاصة بها من قبل حاكم مصر، مما يفسر الدعم الفرنسي لاستقلال مصر وتوسعها(٥٤). وذكر أحد المؤرخين أن فرنسا رأت في مصر بملايينها الثلاثة وأسواقها الهامة للتجارة الفرنسية ومواردها من القطن المتميز الذي غذى الصناعة النسيجية الفرنسية ، وأسطولها القوي ، دولة يمكن التحالف معها في البحر المتوسط (٥٥). وكان هذا الموقف الفرنسي مدعاة قلق لبريطانيا .

ورأت بريطانيا ، من ناحية ثانية ، في توسع محمد علي في سورية والجزيرة العربية والسودان تهديدا لطرق مواصلاتها مع الهند والشرق الاقصى ، الامر الذي لم يكن مقبولا للحكومة البريطانية والذي عارضته على الدوام منذ حملة نابليون بونابرت على مصر (١٧٩٨) وطوال القرن التاسع عشر(٥٦) . وفي الواقع ، فقد أوجد محمد علي عقبات كأداء في وجه البعثة البريطانية التي ارسلت لدراسة صلاحية نهر الفرات للملاحة النهرية مع الخليج العربي(٥٧) . ومما تجدر الاشارة اليه ان خشية بريطانيا من احتلال محمد علي لليمن دفع بها الى احتلال عدن في عام (١٨٣٩) التي كانت محطة تموين للبواخر البريطانية(٥٨) .

وكان تهديد محمد علي للتجارة البريطانية ولخطوط المواصلات الامبراطورية يحظى باهتمام بريطاني خاص نظرا لازدياد التجارة البريطانية مع الدولة العثمانية ومع الصين آنذاك ، في حين تناقصت التجارة البريطانية مع روسيا(٥٩) . ولهذا اضطرت بريطانية لان تصبح حامية الامبراطورية العثمانية بهدف اضعاف النفوذ الروسي في استانبول وابعاد خطر محمد علي على المصالح البريطانية والسلام العالمي . وقد سبق القول الى أن هذا الانعطاف الجديد في السياسة البريطانية نحو تركيا الذي أدى الى التقارب بين الدولتين هو الذي كان في أساس توقيع اتفاقية بلطة ليمان التجارية لعام ١٨٣٨ بين الدولتين والتي كانت موجهة في الاساس ضد القيود والاحتكارات التجارية التي مارسها محمد علي في مصر وسورية وذهبت هذه الاتفاقية الى حد التعهد بازالة جميع الاحتكارات والقيود التجارية في الامبراطورية العثمانية ككل . وعلق أحد الكتاب على ذلك بقوله : ان عصفورين أصيبا بحجر واحد ، فموارد محمد علي وقدرته على مقاومة السلطان تناقصت الى حد كبير ، كما ازيلت العقبة الرئيسية في وجه التجارة البريطانية في الشرق الادنى(٦٠) .

وحين هَزمَتْ قوات محمد علي الجيش العثماني في نزيب وهددت من جديد وجود الدولة العثمانية تمكن بالمرستون وزير الخارجية البريطانية ، والمدافع دوما عن المصالح البريطانية ، من اقامة تحالف أوربي ، وبالتالي حل أوربي ، لمشكلة محمد علي.

وادى التدخل الدبلوماسي والعسكري الاوربي الى اعادة محمد علي من حيث أتى(٦١). وبالرغم من اعتراف الدول الاوربية والسلطان بسلطته الوراثية على مصر فقد توجب عليه التخلي عن الجزيرة العربية وسورية وكريت . وفرض عليه تخفيض عدد جيشه على الا يتجاوز ۱۸٫۰۰۰ رجل .. وهكذا ، فبموجب اتفاق لندن لعام ١٨٤٠ ، الذي وقعته كل من النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا والامبراطورية العثمانية حددت نشاطات والي مصر ، وتقلصت حدوده الجغرافية ، وفرضت عليه التبعية من جديد للسلطان العثماني . والتزم الباشا ، من ناحيته ، بنظام الامتيازات الممنوح للاوربيين والغي نظام الاحتكارات والضرائب الجمركية التي سبق ان فرضها لحماية منتجاته. وبموجب المادة الثالثة من اتفاق لندن وضعت المضائق تحت الحماية الاوربية وبذلك حققت بريطانيا ، في النهاية ، اهدافها ، وتلاشى النفوذ الروسي على السلطان والمضائق بالغاء معاهدة هتكباراسكله سي ، ونصبت بريطانيا نفسها صاحبة للامبراطورية العثمانية .

وقد لاحظ بالمرستون ان الدعم البريطاني للامبراطورية العثمانية يعتمد على استمرار دعم الراي العام البريطاني لذلك ، وان هذا الراي العام لن يستمر في ذلك ما لم تقم الحكومة التركية بالاصلاحات(٦٢) . ولهذا ، فرضت بريطانيا على السلطان القيام بتحسين وضع رعاياه من المسيحيين بغية ارضاء الراي العام البريطاني(٦٣). وان تحسين وضع هؤلاء الرعايا يجعلهم أقل مطالبة بالاستقلال وقياما بالثورات الامر الذي يجرد روسيا من حجتها بالتدخل في شؤون الدولة التركية . ومن هذا المنطلق حث وزير الخارجية البريطاني السلطان العثماني على القيام باصلاحات ادارية وعسكرية(٦٤) . وبهذا يكون بالمرستون قد خالف الراي الشائع عن الدولة العثمانية انها الرجل المريض فياوربا وحجته في ذلك انه يمكن تجديد اعضاء الدولة ومنعها من الانهيار(٦٥) .

ومما أبهج الامبراطورية العثمانية والامبراطورية البريطانية ، على السواء ، ان الصدر الاعظم العثماني رشيد باشا كان متحمسا للاصلاح مدركا ما يجب عمله للحصول على دعم بريطانيا وبالتالي اصلاح الدولة . ولهذا تجاوب مع الاصلاحات التي أصر عليها بالمرستون(٦٦) . ومن هنا صدور خط شريف كولخانة في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ من قبل الصدر الاعظم . ومع أن الاصلاحات التي يشتمل عليها هذا الخط تمثل الاهداف الواقعية للصدر الاعظم فانها التقت بدورها مع رغبات وزارة الخارجية البريطانية(٦٧) . وعملت السياسة البريطانية ، في سعيها للحفاظ على وجود تركيا ، على ضمان تطبيق الاصلاحات التي ، وان كانت صعبة التحقيق ،ولكنها ليست بمستحيلة(٦٨) . ومما أعطى للسياسة البريطانية في استانبول الاستمرارية

والدوام ، بالرغم من تعاقب الوزارات البريطانية في الاربعينات ، هو وجود السير ستراتفورد كايننغ السفير البريطاني في استانبول . وعرف عـن هذا السفير كرهـه لروسيا ، وحرصه على تحسين وضع الرعايا المسيحيين ، وعمله الدؤوب في تطويـر الاصلاحات الادارية والعسكرية في الدولة العثمانية .

ونكون بذلك قد استعرضنا الدوافع والتطورات ثم بلورة السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر تجاه الدولة العثمانية . فلم تكن هذه السياسة نابعة من حب للاتراك وانما من حرص على استمرارية وتوسيع المصالح الاقتصادية البريطانية التي كانت ضرورية لازدهار وسلامة بريطانيا . ويمكن القول أن المحافظة على سلامةاراضي الامبراطورية العثمانية كانت صيغة مواتية ليس الا للمصالح البريطانية(٧٠) . وهكذا تأمنت خطوط المواصلات الامبراطورية الى الهند من الخطر الروسي والمصري ، كما ان اتفاقية بلطة ليمان بامتيازاتها التجارية لبريطانيا اتت بمكاسب اقتصاديـة كبيرة لهذه الدولة .

* * *

الحواشــــي:

١ـ يعيد خليل اينالجك انحطاط تركيا الى أواخر القرن السادس عشر انظــــر كتــــابــــه :

1. Halil Inalcik, The ottoman Empire: The Classical Age 1300 - 1600, (New York, 1973), pp. 45-6 and 50. Also see Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, (London, 1961 , pp. 21-37, for an excellent essay on ottoman decline.

٢ـ انظــــر اطروحة الباحــث غير المنشورة وعنوانها :

2. The province of Damascus, 1783-1832, (The University of Michigan, Ann Arbor, 1970), pp.101-2; and Stanford J. Shaw, Between Old and New, The ottoman Empire under Sultan Selim 111, 1789-1807, (Cambridge, Mass., 1971), pp. 297-8

3. Ibid., p. 298

٤ـ للحصول على نص الاتفاقية بانظــــر :

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East. Vol.1, (Princeton, 1958), 5-6.

5. Ibid., pp. 7-9

6. Ibid., pp.25-32

7. See Foreign Office, State Papers, Vol. XX1X, 1840-1841, (London, 1857), 804.12. For the role of the French consuls, see P. Masson, Histoire du commerce française dans le Levant au XV111e siecle, (Paris, 1911), pp. 142-4.

8. Hurewitz, p.110, Henry Dodwell, The Founder of Modern Egypt, A Study of Muhammad Ali, (Cambridge, 1931), p. 163.

9. F.E.Bailey, British Policy and the Turkish Reform Movement, (Cambridge, 1942), pp. 71-3.

10. J.H.Gleason, The Genesis of Russophobia in Great Britain, (Cambridge, Mass., 1950), pp. 25, 32, 167-70.

11. Bailey, p. 73.

12. F.O.(Foreign Office) 78-320, July 19, 1837 (Cambell); and R. Tresse, "L'installation du premier consul d'Angleterre a Damas (1830-1834)," Revue d'histoire des colonies françaises, (Paris, 1936), pp. 359-80.

13. Foreign office, State papers, Vol. XX1X, 804-12.

14. See Alfred C. Wood, A History of the Levant Company, (London, 1964), pp. 180, 187 and 192, Bailley, pp. 82-5; and Henri Deherain, " Les infortunes des Francais d'Alep pendant L'expedition d'Egypte", Syria (1922), Vol.111, 338-49, Masson, pp.103 and 216.

15. See John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria, F.O.78 piece 380, (17 July 1839), pp. 51-2, 83-4, 94-5, and especially 187, Also see Duhamel's report on Syria of 1836, in Rene Cattaoui, Le regne de Mohamed Aly d'apres les archives russes en Egypte, (Cairo, 1931), Vol.11 (part 2), 72.

16. Bailey, p.41, and Halford L. Hoskins, British Routes to India, (Philadelphia, 1828).

١٧ ـ للحصول على نص الاتفاقية ، انظـر :

17. Hurewitz, p. 109. Also see F.S.Rodkey, The Turco-Egyptian Question in the Relations of England, France, and Russia, 1832-1841, (Urbana, 1924), pp.49-50, and R.Tresse, pp.359-60.

18. See Cattaui (Russian consular reports), Vol.1, 371-2.

19. Rodkey, pp. 60-1

٢٠ــ حول احتلال بريطانيا لعدن انظــــر :

20. R.W.Seton-Watson, Britain in Europe 1789-1914, (Cambridge, 1937), p.193.

21. Rodkey, pp. 70-1

22. Gleason, p.2.

23. L.S.Stavrianos, The Balkans since 1453, (New York, 1959), pp. 211-3, 222-9.

24. Ibid., pp. 269, 277-92. Also see A.Aspinall, English Historical Documents, X1, 1783-1832, (New York, 1959), pp. 975-79 (Wellington's memorandum on the Greek question).

25. Gleason, p.61

26. J.A.R. Marriott, The Eastern Question (Oxford, 1940), p.209

27. Seton-Watson, p.110.

28. Ibid., p.118, and Gleason, p.80.

٢٩ــ اعتبر القيصر نيقولا اليونانيين ثوارا ومتمردين ولكن رغبته بالوصول الى المتوسط وصقلية جعلته يســـاعدهـــم ، انظــــر :

29. A. Lobanov-Rostovsky, Russia and Europe 1825-1878, (Ann Arbor, 1954), pp.23-4, and Seton-Watson, p.111.

٣٠ ــ حول تفاصيل الحرب الروسية ــ التركية ، انظـــر :

30. Lobanov-Rostovsky, pp. 28-62.

31. Seton-Watson, p.134. Also Ibid., p.25, and H.Temperley, "The Foreign Policy of Canning, " The Cambridge History of British Foreign Policy 1783-1919, Vol.11, (New York, 1923), 102.

32. See Lewis, p.80.

33. Catteui, I, p.363, for French assistance to Muhammad Ali. For Egyptian reforms, see Mohammed Sabry, L'Empire Egyptien sous Mohamed-Ali et la Question d'Orient (1811-1849), (Paris, 1930), p.78, and Henri Dodwell's The Founder of Modern Egypt which is based on British foreign documents.

٣٤ ــ للاطلاع على خطط محمد علي في التوسع ، انظـــر :

34. Edouard Driault, La Formation de l'Empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814-1823), (Cairo, 1927), Sabry's l'Empire Egyptien.

35. See Catteui, I, p.325, Koury, The province of Damascus, pp.185 ff.;

وانظر : المحفوظات الملكية المصرية وبيان بوثائق الشام لمؤلفها اسد رستم ، ٤ مجلدات بيروت ١٩٣٠ــ١٩٣٤ ، انظر مجلد ١ ص.١٠ ، الوثيقة ٢٣٨ ، وانظر ايضـــا :

Dodwell, p.108, V.J.Puryear, France and the Levant, (Berkley, 1941), pp.112-15, Dodwell, pp.97 ff., Sabry, pp.246,310-28.

36. Memorandum on the Turkish Question sent to Lord Palmerston", in appendix C, p.638, of Vol.11 of the Cambridge History of British Foreign Policy 1783-1919, ed. by A.W.Ward, (New York, 1923).

37. Seton-Watson, p.175, Gleason, p.142.

38. Webster, The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841, (London, 1951), Vol.1, 282-4.

39. Hurewitz, pp.105-06, also Rostovsky, pp.66.

40. Lobanov-Rostovsky, p.67. Also see R.B.Mowat, "The near East and France", in The Cambridge History of British Foreign Policy, Vol.11, 165-6.

41. Harold W.V.Temperley, England and the Near East, The Crimea, (London, 1936), pp.73-4. Also see Gleason, p.146, and Bailey, p.40.

42. Bailey, p.40.

43. Gleason, pp. 173-5, and Sherif Mardin, The Genesis of Young Ottoman Thought, (Princeton, N.J.,1962), pp.248-50.

44. See David Urquhart, The Spirit of the East, 2 vols., (London, 1838), Vol.1, 172, and Vol.11.

45. Webster, p.336.
46. Dodwell, pp.133 and 160, and F.O. 78-226 (Campbell, Oct.2, 1833).
47. See Puryear, France and the Levant, pp.192-3, 197-8. Also see Cattaui, 11, 232-7 (Duhamel's report to the Russian government, Dec. 1834), and Dodwell, p.121, and Sabry, pp.203-4, 246, 259 and 310-28
48. See Sabry, pp. 78-84, Puryear, France and the Levant, p.163, Driault, pp.75, 80, 106 (French consular report), and Cattaui, 11,59 (Duhamel to Nesselrode,28 Apr. 1834), 66-70, and 359.
49. See the excellent article of John Gallagher and Ronald Robinson, " The Imperialism of Free Trade", in The Economic History Review, 2-nd series, Vol. V1, No.1, (1953), 1-15
50. Ibid., 7-8.
51. See Rodkey, p.51.
52. Cattaui, 11, 449-51 (Sultan's firman to Muhammad Ali of 24 December 1835). Also see Cattaui, 11(part 2), 17, 305-6, 457-61.
53. See C.B. Houry, " Commerce de la Syrie ", Revue de l'Orient, (Paris,1843), Vol.11, 182-3, Cattaui, 11(2),72 (Duhamel's Report on Syria, 1836), and F.O.78 piece 380 (John Bowring's Report on the Commercial Statistics of Syria, 17 Jul 1839),pp.51-2, 83-4, 94-5, and especially 187. Duhamel stated: "La Syrie est inondee de manufactures anglaises, et Damas surtout en consomme et en exporte une grande quantite."
54. See Puryear, pp. 46-7, 53, and 137. By 1826, French commerce with Egypt had increased six-fold in just ten years.

55. Ibid., pp.173-4. Also see p.214.

56. See Dodwell, pp.140-3, and 152-3.

57. Ibid., pp.138-39, and F.O. 78-157 &258 (Lord Palmerston to Campbell, 2 Nov. 1835).

58. Dodwell, pp. 147-50, and Parliamentary papers, 1839,XL,54.

59. V.J. Puryear, England, Russia, and the Straits Question, (Berkeley, 1931), pp.93-125, and Lobanov-Rostovsky, pp.84-5.

60. Seton-Watson, pp.194-5. Also see Temperley, p.36.,Rodkey, pp.120-63.

61. See Seton-Watson, pp.215-16, Hurewitz, pp.116-19, and Mowat, pp. 170-80.

62. Harold Temperely and Lillian M. Penson, Foundations of British Foreign Policy, (Cambridge, 1938), p.285. Also see Webster, p.267.

63. F.S. Rodkey, "Palmerston's Policy for the Rejuvenation of Turkey 1839-41", Transaction of the Royal Historical Society, Vol. X11, (London, 1929), 177.

64. Ibid., pp. 168 and 171, and Bailey, pp. 145-9.

65. Rodkey, Ibid., p. 171.

66. Ibid., p.172, Bailey, p.191, Reshat Kaynar, Mustafa Reshit Pasha ve Tranzimat, Turk Tarih Karumu Yayinlarindan, Series V11, No.19 (Ankara,1954), pp.115 ff., Lewis, pp.73-125 ("The Ottoman Reform"), and also M.Sherif's, op. cit.

67. Hurewitz, pp. 113-16, Bailey, p.191, and Sabry, p.482.

68. See Rodkey, "Palmerston's Policy ...,", p.190.

69. Bailey, pp. 206, 226 and 231, The Life of the Right Honourable Stratford Canning, Vol.11 (London, 1888), 70.

70. W.F.Reddaway, "The Crimean War and the French Alliance", The Cambridge History of British Foreign Policy, Vol.11, (New York, 1923), 380.